S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/168
14 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

## التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

### مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة لقرار مجلس الأمن ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الذي أذن المجلس بموجبه بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وفي الفقرة ١٣ من هذا القرار طلب مني المجلس أن أقوم بتقديم تقرير بحلول ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤ عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

٢ - وردا على تقريري المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26868)، أبلغني رئيس مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26886)، بأن المجلس، بالرغم من التأخيرات التي لا يمكن تجنبها في تنفيذ القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، يشاطرني الأمل في أن يبدأ الآن تجريد المقاتلين من السلاح، وأن تشكل الحكومة الانتقالية قريبا، وأن تجري الانتخابات في ليبريا في النصف الأول من عام ١٩٩٤. كما ذكر أن المجلس يتطلع الى تقريري الثاني بحلول ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤ أو قبل ذلك عن تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق كوتونو.

### أولا - الجوانب السياسية

٣ - تجدر الاشارة الى أن الأطراف قد اتفقوا في اتفاق كوتونو المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26272، المرفق) على أن يبدأ تجميع المحاربين في معسكرات فور وزع فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. على أن يكون مفهوما أن يكون فريق الرصد للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فريقا موسعا لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا يضم جنودا افريقيين من خارج منطقة غرب افريقيا. وعلاوة على ذلك ستشكل الحكومة الانتقالية بعد ٣٠ يوما تقريبا من تاريخ التوقيع على الاتفاق، بالتزامن مع بدء عملية نزع السلاح.

٤ - وكما أشرت في تقريري الأخير (S/26868)، قام رئيس الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا، السيد نيسيفوري ديودوني سوغلو رئيس جمهورية بنن، بإجراء الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع للأطراف الليبرية

الثلاثة، من ٣ الى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بشأن المسائل المتصلة بتشكيل حكومة ليبرية وطنية مؤقتة. ونتيجة لهذا الاجتماع، توصل الأطراف الى اتفاق بشأن توزيع ١٣ حقيبة وزارية من أصل الحقائب الوزارية للحكومة المؤقتة التي يبلغ مجموعها ١٧. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، استأنف الأطراف محادثاتهم في منروفيا. وبعد أسبوعين من المفاوضات والمشاورات المكثفة مع منظمة الوحدة الافريقية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، لم يتوصل الأطراف الى اتفاق بشأن توزيع الحقائب الوزارية الأربع المتبقية، وهي الدفاع والخارجية والعدل والمالية. ولم يتمكنوا كذلك من الاتفاق بشأن تاريخ تنصيب الحكومة الانتقالية وبدء الجمع في المعسكرات ونزع السلاح وتسريح المحاربين. واشترك الأطراف منذ ذلك الحين في مناقشة علنية لتوضيح مواقف كل منهم.

٥ - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وحتى فترة قريبة جدا لا يزال الأطراف مختلفين بشأن المسائل المتصلة بتشكيل الحكومة الانتقالية والشروع في نزع السلاح. وما فتئ موقف الجبهة الوطنية القومية الليبرية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا يتمثل في أن تشكيل حكومة انتقالية ينبغي أن يتزامن مع وصول قوات اضافية تابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا، نظرا لأن وصول الوحدة الأولى من هذه القوات (انظر الفقرة ٢٤ أدناه للمزيد من التفاصيل) يشكل، في رأيهم، خطوة أساسية نحو الشروع في عملية نزع السلاح. ومن ناحية أخرى، تمسكت الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية برأي مفاده أن تشكيل الحكومة الانتقالية ينبغي أن لا يتم إلا بعد الشروع في نزع السلاح بشكل فعلي أو حاسم.

٦ - وقد توفرت مؤخرا اشارات تفيد بأن الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية قد غيرت موقفها وهي الآن تتبنى رأيا مفاده أن بالإمكان تشكيل الحكومة الانتقالية والشروع في نزع السلاح في الوقت نفسه لكن ليس قبل أن تكون جميع الاحتياجات السوقية الحاسمة لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا اللازمة لنزع السلاح جاهزة في مكانها الملائم.

٧ - وقام السيد جيمس جونا، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بزيارة ليبريا في الفترة من ١٣ الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وعقد السيد جونا أثناء زيارته مشاورات مع زعماء الأطراف الليبرية، بالاضافة الى القائد الميداني لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا وأعضاء مجلس الدولة. وجاءت زيارته، أثناء هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلم، لتؤكد للأطراف الليبرية تأييد الأمم المتحدة الكامل لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا وللاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا في تنفيذ اتفاق كوتونو.

٨ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ قامت الجبهة الوطنية القومية الليبرية بفتح الطرق المؤدية الى غارنغا. وقد طالبت الجبهة في بيان صحفي صدر في ذلك الوقت بإزالة جميع العقبات التي تعرقل الوفاق الوطني فورا. وقد رحبت الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية بهذا الحدث، بيد أنها أشارت الى أنه ينبغي أن ينظر الى قيام الجبهة بفتح الطرق ضمن الاطار الأوسع للالتزامات التي تعهد بها كل طرف من الأطراف بموجب اتفاق كوتونو.

٩ - وفي رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/51)، أعرب رئيس مجلس الأمن عن قلق المجلس إزاء عدم تنصيب الحكومة الانتقالية وعدم البدء في نزع السلاح حتى الآن، وتأخير تنفيذ اتفاق كوتونو نتيجة لذلك وإزاء الصعوبات التي تواجه الجهود الرامية لإيصال المساعدة الإنسانية الى جميع أرجاء البلد. وعلاوة على ذلك، فقد أشار في رسالته الى أن استمرار دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا سيتوقف على تنفيذ جميع الأطراف لاتفاق كوتونو بشكل كامل وفوري.

١٠ - وقام ممثلي الخاص السيد غوردن - سومرز لشؤون ليبريا، والريفرند كانان بانا، وهو من الشخصيات البارزة لمنظمة الوحدة الافريقية بزيارة كوتونو يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وقاما بإجراء مشاورات مع الرئيس سوغلو بشأن الحالة في ليبريا. وقد أحاط ممثلي الخاص الرئيس سوغلو برسالة مجلس الأمن المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير بالاضافة الى آراء الأطراف بشأن الشروع في نزع السلاح وتنصيب الحكومة المؤقتة. وأعرب الرئيس سوغلو عن تأييده لموقف مجلس الأمن وأشار الى أنه سيحث الأطراف على التغلب على المأزق السياسي الذي تسبب في تأخير تنفيذ اتفاق كوتونو.

١١ - وقد أجرى ممثلي الخاص لدى عودته الى ليبريا مشاورات ثنائية مع كل من الأطراف الثلاثة ونقل اليهم رسالة مجلس الأمن، أي أن المجلس يتوقع أن يري تقدما ملموسا في عملية السلم. وشدد في هذا الصدد على أن يجري تنصيب الحكومة الانتقالية ونزع السلاح بشكل متزامن. وذكر ممثلي الخاص أن الأطراف كررت تأكيد رغبتها في التعاون على تنفيذ اتفاق كوتونو بشكل فعال. ومن المأمول أن تجتمع الأطراف قريبا للتوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة.

## ثانيا - الانتخابات

١٢ - طالب اتفاق كوتونو الحكومة الانتقالية، من خلال لجنة الانتخابات الحالية، بتنظيم الانتخابات واجرائها. وبالرغم من المأزق السياسي الراهن، فقد تم انشاء لجنة الانتخابات التي تشمل ما مجموعه سبعة أعضاء يمثلون الأطراف الثلاثة. ومن المتوقع أن تقوم اللجنة باختيار مديرها التنفيذي قريبا. وتجتمع اللجنة بانتظام لتخطيط وتنظيم عملها وهي حاليا منشغلة بالقيام باستعراض الصكوك القانونية المتصلة

بالانتخابات، بالاضافة الى إعادة تنشيط لجنة تقنية لاجراء مسح جديد للسكان وتقييم احتياجات عملية الانتخابات.

١٣ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات غير الحكومية الدولية بما فيها مركز كارتر والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بتقديم المساعدة التقنية الى لجنة الانتخابات. بيد أن الحكومة الانتقالية تعتبر مسؤولة عن تمويل الانتخابات. وقد أبلغني ممثلي الشخصي بأن الحكومة الانتقالية لن تتمكن من الوفاء باحتياجات اجراء الانتخابات دون مساهمات مالية خارجية.

١٤ - وفي تقريري المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26422) عن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، كان من المتوخى، وفقا لاتفاق كوتونو، أن تجري الانتخابات في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤. وكان هذا الاطار الزمني يستند الى افتراض أن نزع السلاح وتنصيب الحكومة الانتقالية سيجريان دون أي تأخير. وقد أعرب رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/51) عن أمل المجلس في أن يتيح التقدم الذي تحرزه الأطراف الليبرية في تنفيذ عملية السلم امكانية التوصية، وقت تقديم هذا التقرير، بجدول زمني دقيق لاجراء الانتخابات. ولسوء الحظ، فإني لست قادرا على ذلك نظرا لأن الحكومة الانتقالية لم تنصب بعد. وتشير بعثة تقييم الانتخابات المشتركة بين الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية التي زارت ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٣، إلى أن اجراء الانتخابات يمكن أن يتم بعد تنصيب الحكومة الانتقالية بحوالي ستة أشهر.

## ثالثا - الجوانب العسكرية

### ألف - وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

١٥ - بلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ مجموع قوامها المأذون به البالغ ٣٦٨ مراقبا عسكريا، بما في ذلك ٢٠ موظفا طبيا و٤٥ من أفراد الهندسة. وتم الشروع في الوزع الأولي لهؤلاء المراقبين العسكريين في جميع أنحاء ليبريا وفقا لاتفاق كوتونو ومفهوم عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا المقدم في تقريري المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (انظر الخريطة المرفقة).

١٦ - وعند تقديم تقريري الأخير في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا تواجه صعوبات في التنقل بحرية في أرجاء ليبريا. ويسرني أن أبلغ بأنه نتيجة للمشاورات التي

أجراها ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين مع جبهة التحرير الوطنية القومية لليبريا (NPFL/NPRAG) وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا (ULIMO)، أصبح في مقدور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الوصول الى مختلف أرجاء البلد. وقد وافقت جماعتي NPFL/NPRAG على الجدول الزمني لوزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في المنطقتين الشمالية والشرقية. ونتيجة لمباحثات أجريت مع حركة التحرير ULIMO، قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بمهمات استطلاعية في المنطقة الغربية بقصد وضع جدول زمني للمضي في وزع القوات في المنطقة.

١٧ - وحتى هذا التاريخ، أنشئت ثلاثة مقار من مقار بعثة UNOMIL الأربعة الاقليمية في منروفيا (المنطقة الوسطى) وتوبمانبورغ (المنطقة الغربية) وكبارنغا (المنطقة الشمالية). ومن المتوقع أن ينشأ المقر الاقليمي في المنطقة الشرقية قبل نهاية شهر شباط/فبراير. كما شرع في وزع المراقبين العسكريين عند نقاط العبور على الحدود، والموانئ، والمطارات، وذلك حسب مخطط البعثة للعمليات.

## باء - رصد وقف إطلاق النار

١٨ - من المقرر، حسب اتفاق كوتونو، أن ينشئ فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا (ECOMOG) مناطق عازلة على طول حدود ليبريا. وحتى هذا التاريخ، أنشئت نقاط تفتيش على الحدود في المنطقة الشمالية. وفي المنطقة الغربية، على طول الحدود مع سيراليون، تقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بالتشاور مع حركة ULIMO بشأن إنشاء ثلاث نقاط تفتيش في المدن الحدودية بو، وكنغو، وفاهون. كما تجري المشاورات مع جماعتي NPFL/NPRAG بشأن إنشاء نقاط حدود في المنطقة الشرقية.

١٩ - وفي تقريري السابق المقدم الى مجلس الأمن، أبلغت المجلس بأنه ظهر في ليبريا جماعتان مسلحتان جديدتان، هما قوات لوفا الدفاعية (LDF) ومجلس ليبريا للسلم (LPC) كما أبلغت في ذاك الوقت أن الموقف الأمني غير مستقر في المنطقة الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية. ومنذ ذلك الحين، استقر الوضع في المنطقة الشمالية الغربية. بيد أن التقارير ذكرت أن القتال قد اشتد في المنطقة الجنوبية الشرقية بين جبهة التحرير الوطنية القومية لليبريا (NPFL) ومجلس ليبريا للسلم (LPC) وبخاصة في مقاطعتي غراند باسا وريفرسيس. ونتيجة لهذا، تشرد خلال الشهر الماضي حوالي ٠٠٠ ١٠ نسمة من هذه المنطقة وتحركوا باتجاه مدينة بوكانان الساحلية. كما ذكرت تقارير أخرى ظهور جماعة مسلحة ثالثة في مقاطعة بونغ وهي "حركة بونغ للمقاومة"، بيد أن اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار (JCMC) لم تتمكن حتى الآن من تأكيد هذه التقارير.

٢٠ - وواصلت الأفرقة الفرعية المنبثقة عن اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار (JCMC) القيام بالدوريات والتحقيقات الروتينية في المناطق المسؤولة عنها. وحتى هذا التاريخ، تلقت هذه اللجنة ما مجموعه ١٠١ تقريرا عن انتهاكات وقف إطلاق النار. وقد حققت اللجنة في ٧٩ من هذه التقارير وسوت الوضع بشكل ودي. ولا يزال ٢٢ انتهاكا لوقف إطلاق النار قيد التحقيق.

٢١ - وكما هو مقرر في اتفاق كوتونو، سيستعاض عن اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار بلجنة الانتهاكات بمجرد وزع قوات ECOMOG و UNOMIL الموسعة في جميع أرجاء البلد. وستضم لجنة الانتهاكات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (UNOMIL) وفريق ECOMOG وممثل عن كل من الأطراف المعنية.

٢٢ - وقد وقع عدد من الحوادث خلال الفترة المستعرضة تتضمن إعاقة أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن أداء واجباتهم الرسمية من جانب مقاتلين يتصرفون كما يبدو من تلقاء أنفسهم . وتعتبر هذه الحوادث المنخفضة المستوى على أنها تبيان للتشرذم الحاصل داخل الأطراف المختلفة، وبخاصة بسبب طول المدة الفاصلة بين توقيع اتفاق كوتونو وبدء نزع السلاح.

٢٣ - وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قامت عناصر من حركة ULIMO بنهب مخيم في قاعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في فاهون في مقاطعة لوفا الواقعة على حدود سيراليون وأخذت من المخيم ٩ مركبات تابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبالنظر الى عدم الاستقرار الناجم عن ذلك، فقد أجلي جميع الأفراد التابعين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الى منروفيا، كما أجلي ٨٤ يتيما من مخيم اللاجئين التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واضطر أيضا فريق اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار الى اغلاق قاعدته في فاهون والعودة الى منروفيا. وكنتيجة للمشاورات التي أجراها كبير المراقبين العسكريين لبعثة UNOMIL مع قائد حركة ULIMO، الحجي كروما، أعيدت خمس مركبات، من أصل المركبات التسع الى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية في الشطر الأول من كانون الثاني/يناير. ومنذ ذاك الحين، قامت بعثة UNOMIL مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمهمات استطلاعية الى فاهون، بقصد إثبات وجودهما من جديد في المنطقة .

## جيم - توسيع قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا

٢٤ - مما يجدر ذكره أن توسيع فريق المراقبين العسكرين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا كان ينظر اليه خلال مفاوضات السلام التي جرت في جنيف وكوتونو على أنه شرط مسبق حساس بالنسبة لتنفيذ اتفاق السلام. وكما ذكرت في تقريري المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26828)، وافقت حكومات أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي على أن تساهم كل منها بكتيبة في قوات ECOMOG. وقد وصلت الكتيبتان من جمهورية تنزانيا المتحدة (وتضم ٧٧٣ فردا) ومن أوغندا (وتضم ٧٩٦ فردا)، الى منروفيا في ٨ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بالترتيب. وتستعد الآن الكتيبة التنزانية، الموجودة في كاكاتا، والكتيبة الأوغندية، الموجودة في بوكانان، للقيام بالوزع في المنطقتين الشمالية والشرقية من البلد. وما برحت المشاورات مع حكومة زمبابوي مستمرة بشأن وزع كتيبة ثالثة من قوات ECOMOG الاضافية.

٢٥ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قام آمر الميدان في ECOMOG ورئيس أركان الجيش التنزاني بزيارة كبارنفا حيث أجريا مباحثات مع جماعتي NPFL/NPRG بشأن وزع قوات ECOMOG الموسعة وبشأن عملية نزع السلاح. وكانت هذه الزيارة الأولى التي يقوم بها آمر ECOMOG الميداني للمنطقة الخاضعة لجماعتي NPFL/NPRG منذ توقيع اتفاق كوتونو في تموز/يوليه ١٩٩٣، وقد ساعدت هذه الزيارة على توطيد العلاقة بين ECOMOG وجماعتي NPFL/NPRG.

٢٦ - وكما ذكرت في تقريري السابق (S/26868) فقد أنشأت صندوقا استئمانيا يمكن للدول الأعضاء عن طريقه الإسهام بالموارد للمساعدة في تغطية تكاليف قوات ECOMOG الإضافية، وكذلك تكاليف قواته الحالية، ونزع السلاح، والانتخابات، والمساعدات الإنسانية. وقد تعهدت حكومة الولايات المتحدة بدفع ١٩,٨٣ مليون دولار لهذا الصندوق الاستئماني من أجل وزع قوات ECOMOG الإضافية وصيانتها. وحتى هذا التاريخ، تم تحويل ٨,٨٣ مليون دولار من أصل ذاك التعهد إلى الصندوق الاستئماني لتغطية التكاليف المترتبة على نقل القوات الإضافية جوا وعلى إعادتها في نهاية الأمر إلى وطنها. ووردت أيضا مساهمات في الصندوق الاستئماني من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (١ مليون دولار) والدانمرك (٠٠٠ ٢٥٩ دولار).

٢٧ - ولم تتلق بعد قوات ECOMOG الإضافية الدعم المتعلق بالتموين والصيانة اللازم لوزعها في جميع أرجاء ليبريا. وقد تعهدت الولايات المتحدة بدفع هذه التكاليف الكافية لتغطية احتياجات هذه الكتائب. وحسب صلاحيات صندوق الاستئمان، قدم فريق ECOMOG إلى بعثة UNOMIL ميزانية عن احتياجات القوات الإضافية. وتقوم بعثة UNOMIL الآن بالتشاور مع الولايات المتحدة بشأن أشكال استخدام مساهمتها

لتغطية تكاليف القوات الإضافية. وفي حين أنني أتوقع البت في هذه المسألة عما قريب، يواجه فريق ECOMOG صعوبات مالية كبرى تثير قلقا كبيرا.

٢٨ - وإحدى هذه الصعوبات تتعلق بتقديم جعالات إلى قوات ECOMOG الإضافية. فلا البلدان المساهمة بقوات، ولا المانح الرئيسي للقوات الإضافية، وهو الولايات المتحدة، بقادرة على تغطية هذه التكاليف، ولم يتم بعد توفير الموارد من أجل الجعالات من أي مصدر آخر. وهذه المسألة هي عامل رئيسي بالنسبة لروح القوات المعنوية، وبخاصة وأن قوات ECOMOG الحالية تتلقى مثل هذه الجعالات من حكوماتها.

٢٩ - كما تواجه قوات ECOMOG الحالية صعوبات في دعمها تموينيا. وينبغي ألا يغرب عن البال أن قوات ECOMOG الحالية تساعد عملية السلام في ليبريا منذ عام ١٩٩٠؛ وأن هذه الجهود تنهك ميزانيات البلدان المساهمة.

٣٠ - وهأنذا أحث الدول الأعضاء مرة ثانية إلى مساعدة عملية السلام في ليبريا بتقديم المساعدة المالية عن طريق الصندوق الاستئماني لمساعدة فريق ECOMOG على تغطية تكاليف الجعالات من أجل القوات الإضافية والدعم التمويني لقواته الراهنة.

## دال - نزع السلاح

٣١ - مع وصول كتيبتين من كتائب قوات ECOMOG الموسعة إلى ليبريا، كثفت المشاورات مع ECOMOG والأطراف المعنية بشأن موعد نزع السلاح. وقد عقد ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين مشاورات متكررة مع فريق ECOMOG بشأن خطته لنزع السلاح. وأبلغني ممثلي الخاص بأن فريق ECOMOG يقوم حاليا بإنجاز التفاصيل الجوهرية في الخطة. كما ذكر فريق ECOMOG أنه يستطيع الشروع في نزع السلاح مستعينا بكتيبتين من قوات ECOMOG الموسعة.

٣٢ - وقد تأخر تحضير الجداول الزمنية لتنفيذ نزع السلاح، على النحو المطلوب في اتفاق كوتونو، بسبب تلكؤ الأطراف المعنية في إتاحة المعلومات عن عدد مقاتليها وأسلحتها ومواقع الألغام. بيد أنه يجري حاليا تقديم هذه المعلومات، وقامت على أساسها بعثات استطلاعية مشتركة بين البعثة وفريق ECOMOG إلى مواقع التمركز المعينة. وقد تحددت عشرة مواقع للتمركز، اثنان منها للقوات الليبرية المسلحة (AFL) وأربعة لجماعتي NPFL/NPRAG وأربعة أخرى لحركة ULIMO. كما أنجزت الترتيبات لشراء حاويات لخزن الأسلحة في مواقع التمركز.

٣٣ - واتفق الأطراف على تجريد المحاربين البالغ عددهم حوالي ٠٠٠ ٦٠ بصفة متزامنة وستستغرق هذه العملية على الأرجح ما يزيد على شهرين أو ثلاثة أشهر وسيتجمع المحاربون في مواقع تحدد سلفا ثم ينقلون مع أسلحتهم الى معسكرات تجري فيها عملية نزع سلاحهم. وترمي خطط نزع السلاح التي وضعها فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا الى تجريد جميع المقاتلين من أسلحتهم على نحو كامل بما في ذلك المجموعات المسلحة الجديدة التي ظهرت مؤخرا. وكما بينت في تقريري السابق (S/26868)، فقد سعت القوات الليبرية المسلحة والحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبريا الى ربط عملية نزع السلاح بوضع ترتيبات تتعلق بالمعاشات. وتجري معالجة هذه المسألة بالاشتراك بين القوات المسلحة والحكومة المؤقتة حتى لا تتحول إلى عقبة تحول دون تجريد القوات المسلحة من أسلحتها ووفقا لاتفاق كوتونو.

## هاء - تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم

٣٤ - ووفقا للفقرة ٣ (هـ) من قرار مجلس الأمن ٨٦٦ (١٩٩٣) وطبقا لما يرد في تقريري (S/26828) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وضع فريق المراقبين العسكريين خطة لتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني. وتشمل هذه الخطة مختلف مراحل العملية بدءا من نزع أسلحة المقاتلين وصولا الى إعادة إدماجهم في المجتمع المدني وهي تنطوي على الأنشطة التنسيقية التي ستنفذها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وبعد أن يسلم المقاتلين أسلحتهم في المعسكرات المشار اليها، سيتم تمكينهم من الملبس والمأكل وتعريفهم على طبيعة المشاكل التي تنتظرهم في عودتهم الى المجتمع المدني. وستصدر إليهم بطاقات هوية تمنح لهم حق التمتع فورا من مساعدة إعادة الإدماج مثل التدريب المهني والرعاية الطبية والمساعدة الزراعية. وستمول هذه المساعدة عن طريق التبرعات.

٣٥ - وسعيا لإعداد المجتمعات المحلية لإعادة إدماج هؤلاء المقاتلين، ستتضمن الخطة أنشطة لتوعية المجتمعات المحلية وإنعاشها. ويستعاد في إطار برنامج التوعية ما يزيد على ١٠٠ مدرب لعقد حلقات عمل في أوساط المجتمعات المحلية في كامل أنحاء البلد. وتتناول أهم مواضيع هذه الحلقات تأثيرات الحرب وتعزيز الأواصر المحلية للمصالحة وإعادة الإدماج. وقام فريق المراقبين العسكريين كذلك برعاية أعمال فنية تشيد بموضوع المصالحة. ويجري إعداد أفلام فيديو عن كل عمل يستخدمه فريق ريفي متنقل.

٣٦ - وقد قُطعت كذلك أشواط بعيدة في التخطيط لبرنامج للإنعاش/إعادة بناء المجتمع المحلي بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويتضمن هذا البرنامج مشاريع مجتمعية ذات الآثار السريعة واليد العاملة الكثيفة التي ستساعد على سد الثغرة الفاصلة بين فترة المساعدة في تقديم

نزع السلاح الفوري وتقديم المساعدة الأطول مدى المتعلقة بالإنعاش وإعادة البناء. وتشمل هذه المشاريع إعادة بناء مراكز الصحة والمدارس والطرق والجسور والمشاركة في المشاريع الزراعية.

٣٧ - ويرمي برنامج إعادة الإدماج المشار إليه أعلاه الى مساعدة المقاتلين السابقين على الإندماج من جديد في المجتمع المدني مما يساعد في الحد من الأعمال الإجرامية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. وسيساعد البرنامج كذلك المجتمعات المحلية على إرساء أسس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. بيد أن المتطلبات المالية لهذا البرنامج لم تستوف بعد وأدعو الدول الأعضاء الى التبرع للبرنامج من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أو من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتنفيذ اتفاقية كوتونو في ليبريا.

## رابعا - المساعدة الإنسانية

٣٨ - شهد تدفق المساعدة الإنسانية منذ تقريري المرحلي السابق الى مجلس الأمن، انقطاعا شديدا في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا. ففي المناطق المحيطة بفاهون، التي تؤوي أعدادا كبيرة من المشردين واللاجئين، ارتكبت أعمال جامحة ضد عمال الإغاثة ومركباتهم وغيرها من الممتلكات تسببت في توقف عمليات الإغاثة الإنسانية كلية تقريبا. وقد أوفدت بعثة لتقصي الحقائق مشتركة من وكالات الإغاثة وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. الى المنطقة لتقييم الظروف الأمنية الحالية والاحتياجات الإنسانية.

٣٩ - ومنذ أواسط كانون الأول/ديسمبر، أصبحت شحنات الأغذية المرسلة برا من منروفيا الى المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة الوطنية القومية/حكومة مجلس التعمير الوطني القومية حبيسة بالفعل في مدينة كاكاتا التي تسيطر عليها حركة التحرير المتحدة. وقد أمكن استئناف هذه الإمدادات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بعد مناقشات مع هذا التنظيم أكد فيه لقائده الأعلى الطابع المدني والإنساني المحض لهذه الشحنات. ويستمر عن طريق كوت ديفوار توريد المساعدة الإنسانية الى المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة الوطنية القومية في ليبريا/حكومة مجلس التعمير الوطني القومية. وتقوم أفرقة من اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار بإجراء عمليات التفتيش عند الحدود في بلدتي دناني ولوغواتنو وقد قطعت أشواط بعيدة في المفاوضات الرامية لتأمين استخدام القطار لنقل إمدادات الإغاثة من بوخانان الى ياكيبتا مما سيزيد من مضاعفة حجم المساعدة الى الجزء الأوسط من البلد.

٤٠ - نظرا لاستمرار المعارك في الجنوب الشرقي، وصل منذ كانون الثاني/يناير عدد المشردين الوافدين الى بوخانان ما مجموعه ٩ ٩١١ شخص حيث تقدم لهم المنظمات غير الحكومية المساعدة الغذائية. وقد ظلت كذلك أجزاء من محافظة لوفا العليا لا تصلها المساعدة الغوثية بسبب الحواجز اللوجستية والمعارك الدائرة بين الفصائل. ولازالت هناك في تلك المناطق جيوب لم تتخلص بعد من سوء التغذية. ومع ذلك سجلت المناطق الممكن الوصول اليها التي تطرح محاصيل متواضعة وتوزع فيها الأغذية بانتظام، تحسنا في حالة سكانها التغذوية.

٤١ - وبوزع أفراد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة وفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في كامل أنحاء البلد، سيصبح بإمكان وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن توفد بعثات لتقييم الاحتياجات الى محافظة ميريلاند وغيرها من أجزاء الجنوب الشرقي التي ظل الوصول اليها معذرا لفترة طويلة. ومن المتوقع أن تصبح المساعدة الإنسانية عند بدء عملية نزع السلاح قادرة على التدفق بحرية في كامل أنحاء البلد.

## خامسا - الجوانب المالية

٤٢ - أذنت الجمعية العامة بمقررها ٤٧٨/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ للأمين العام بالدخول في التزامات تصل الى مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٣١٨ ٤٠ دولار (المبلغ الصافي ٨٠٠ ٥٦٠ ٣٩ دولار) لاستمرار بعثة المراقبة أثناء الفترة من ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وستقتصر بالتالي تكلفة الإبقاء على البعثة للفترة المنتهية في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤، على المبلغ الذي أذنت به الجمعية العامة. وستدفع الدول الأعضاء في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ مبلغا قدره ٣٩,٨ مليون دولار تتقاسمه فيما بينها في شكل حصص لتغطية تكلفة البعثة. وتصل المبالغ الواردة حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ الى ما يقارب ٠٠٠ ١٧ دولار.

## سادسا - ملاحظات

٤٣ - أهم الشروط الرئيسية لإحلال وصيانة السلم والاستقرار الدائمين في ليبريا، كما قلت في تقريري السابق (S/26828) هو أن تنفذ الأطراف الليبرية اتفاق كوتونو بحذافيره. فالمأزق الحالي الذي آل اليه تنفيذ هذا الاتفاق نتج عن اختلال وجهات نظر هذه الأطراف بشأن تاريخ إقامة الحكومة الانتقالية وبداية عملية نزع السلاح. بيد أنه يسعدني أن ألاحظ التقدم المحرز في المحادثات التي أجريت مع الحكومة المؤقتة بشأن هذه القضايا العالقة، الأمر الذي قد يسفر عن حل في المستقبل القريب.

٤٤ - وقد أبلغت من جانبي الأطراف الليبرية عن طريق ممثلي الخاص قلق المجتمع الدولي إزاء التأخيرات المسجلة في تنفيذ الاتفاق. وأكدت في هذا الصدد، للأطراف أن استمرار دعم المجتمع الدولي لجهود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا سيكون مرهونا بالتنفيذ الكامل والسريع لاتفاق كوتونو، بما في ذلك إقامة حكومة انتقالية ونزع السلاح وتوريد المساعدة الإنسانية دون أية عقبات. وقد أعرب ممثلي الخاص كذلك لتلك الأطراف الليبرية عن وجهات نظر مماثلة.

٤٥ - وبرغم الصعوبات والتأخيرات في تنفيذ اتفاق كوتونو، فإنه ليس من غير الممكن حل المشاكل المتبقية العالقة التي تمنع تنفيذ هذا الاتفاق. ولذلك فإني أحث الأطراف الليبرية على أن تبذل جهدا متجددا وثابتا للتوصل الى توافق آراء على التعاون بحسن نية مع بعثة المراقبة وفريق المراقبين العسكريين ليتسنى بذلك التعجيل في تنفيذ الاتفاق.

٤٦ - وأود في هذا الظرف الدقيق، أن أحث المجتمع الدولي على توفير الموارد السوقية والمالية اللازمة لفريق المراقبين العسكريين بغية تمكينه من أداء التزاماته المندرجة في إطار اتفاق كوتونو. وسيسهل ذلك أيضا دور المجتمع الدولي، لأن قدرة بعثة المراقبة على أداء الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن تعتمد على قدرة فريق المراقبين العسكريين على الوفاء بمسؤولياته طبقا لاتفاق كوتونو. وبناء على ذلك، أحث جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على التبرع بسخاء الى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي المنشأ لهذا الغرض، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

٤٧ - وسعيا لتمكين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من توفير المساعدة لجميع مناطق البلد، فإنني أدعو الأطراف على أن تهيئ وفقا لاتفاق كوتونو الظروف اللازمة لتأمين توريد المساعدة الإنسانية الى كامل أجزاء ليبريا دون أية عقبات. وتوريد المساعدة الإنسانية لجميع أجزاء ليبريا ولاسيما الأجزاء التي تعذر وصول وكالات الإغاثة اليها، لأن ذلك لن يخفف من محنة المتضررين فحسب بل سيساعد أيضا على بناء الثقة والاستقرار الاجتماعي.

٤٨ - يخول مجلس الأمن بقراره ١٩٩٣/١٦٣ الى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا أن تساعد الأطراف الليبرية وفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا في تنفيذ اتفاق كوتونو لفترة ٧ أشهر بدءا من ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الى غاية ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وقد مضت الآن ٥ أشهر على اعتماد القرار ٨٦٦ (١٩٩٣) والجدول الزمني الذي نص عليه الاتفاق في البداية لم ينفذ بعد نتيجة للا ختلافات القائمة بين الأطراف. ومن الواضح أنه لا الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ولا الأمم المتحدة في وضع يمكنهما من الاستمرار الى ما لا نهاية في السكوت عن هذا المأزق. وبغية تأمين استمرار

مشاركة المجتمع الدولي يتعين أن تتعاون الأطراف الليبرية مع الممثل الخاص ومع فريق المراقبين العسكريين والشروع في عملية للسلم لتمكيني بذلك من أن أقدم في تقريري القادم جدولا زمنيا دقيقا لإجراء الانتخابات. وسأصدر عندئذ التوصيات المناسبة فيما يتعلق بمستقبل ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا ولا يخفى أن اللجنة الساعية الدائمة الوساطة التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا سيجتمع في المستقبل القريب لاستعراض حالة تنفيذ اتفاق كوتونو وإصدار التوصيات المناسبة. ويحدوني أمل كبير في إمكانية أن تعجل مداولاتهم بتحقيق التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق كوتونو. وبخاصة الإسراع بإقامة حكومة انتقالية.

# خريطة ليبريا

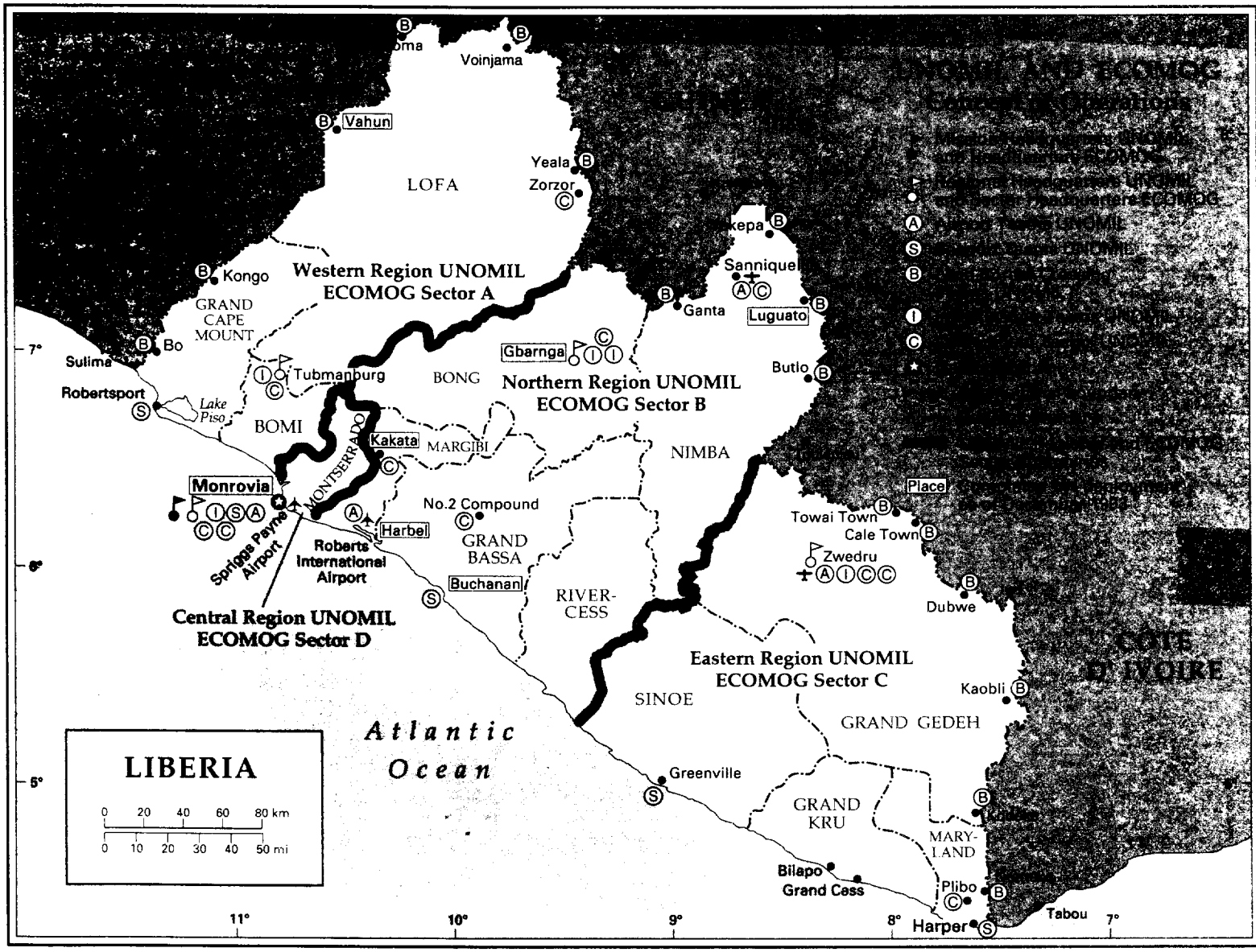


MAP NO. 3802 Rev. 3 UNITED NATIONS
DECEMBER 1993